MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index

ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)

مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

السياسات العامة للمخدرات في العراق بعد عام 2003

م.م نورمشتاق حسن

جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية

استلام البحث:20-03-2025 مراجعة البحث :19-04-2025 قبول البحث:11-05-2025

الملخص

يتناول البحث السياسات العامة للمخدرات في العراق بعد عام 2003 في ظل التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية التي شهدها البلد، والتي أسهمت في تفاقم ظاهرة المخدرات وتحولها إلى مشكلة أمنية واجتماعية متنامية. ويركز على تحليل الأطر التشريعية والإجراءات الأمنية والصحية المعتمدة لمكافحة المخدرات، مع بيان مستوى فاعليتها.

ويبيّن البحث أن هذه السياسات اتسمت بغلبة الطابع العقابي والأمني، مقابل ضعف واضح في الجوانب الوقائية والعلاجية وغياب استراتيجية وطنية شاملة، مما حدّ من قدرتها على الحد من انتشار الظاهرة. ويخلص إلى ضرورة تبني مقاربة شمولية ومتوازنة تقوم على التنسيق المؤسسي والوقاية والعلاج إلى جانب الردع القانوني، بما يسهم في تقليل آثار المخدرات على المجتمع والأمن الوطني.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، العراق ، السياسات ، الارشاد ، المراكز البحثية.

Abstract:

This research examines public drug policies in Iraq after 2003 in the context of the political, security, and social transformations that followed the change in the political system. These changes contributed to the spread of drugs and turned the issue into a growing security and social problem. The study focuses on analyzing the legislative frameworks and the security and health measures adopted to combat drugs, while assessing their effectiveness.

The research shows that drug policies after 2003 were largely dominated by a punitive and security-oriented approach, with limited attention given to preventive and treatment aspects and the absence of a comprehensive national strategy. It concludes that addressing the drug problem in Iraq requires adopting a balanced and comprehensive approach based on institutional coordination, prevention, treatment, and legal deterrence in order to reduce the impact of drugs on society and national security.

Keywords : Drugs, Iraq, policies, guidance, research centers.

المقدمة:

تُعدّ المخدرات وجرائمها من أخطر الظواهر الإجرامية المعاصرة لما لها من آثار مدمّرة تطال الفرد والمجتمع والدولة على حدّ سواء. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ليست حديثة العهد، إذ عرفها الإنسان منذ الحضارات القديمة، فإنها شهدت في العصر الحديث تطورًا نوعيًا من حيث الأساليب والحجم والتنظيم، بفعل التقدم التكنولوجي واتساع حركة النقل وحرية انتقال الأموال. وقد أسهم ذلك في تعقيد مواجهتها وتحويلها إلى ظاهرة متعددة الأبعاد، ارتبطت بعدم الاستقرار السياسي وضعف مؤسسات الدولة، وتداخلت مع الفساد المالي والإداري وعمليات غسيل الأموال، مما جعلها تهديدًا مباشرًا للأمن الإنساني وخطط التنمية المستدامة. وانعكس انتشار هذه الجرائم سلبًا على البنية الاجتماعية والأمنية والصحية، من خلال تفكك الأسر وازدياد معدلات الجريمة والعنف، الأمر الذي يفرض على الدول، ولاسيما العراق، ضرورة اعتماد مقاربات شاملة لفهم هذه الظاهرة والحد من آثارها ضمن إطار أكاديمي وعلمي رصين.

<u>الإشكالية:</u> تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى كانت السياسات العامة التي اعتمدها العراق بعد عام 2003 قادرة على معالجة ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها، في ظل التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة؟

وتنبثق عن هذا التساؤل إشكالات فرعية تتعلق بضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، وهيمنة المعالجة الأمنية على حساب الأبعاد الوقائية والعلاجية، فضلاً عن تأثير الفساد الإداري، وضعف التشريعات التنفيذية، وتراجع الدور المجتمعي والإعلامي، الأمر الذي أسهم في تفاقم مشكلة المخدرات بدل احتوائها.

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسات العامة لمعالجة المخدرات في العراق بعد عام 2003 اتسمت بالتركيز المفرط على المقاربة الأمنية، مع قصور واضح في السياسات الوقائية والعلاجية والتوعوية، وضعف التكامل المؤسسي، مما أدى إلى محدودية فعاليتها في الحد من انتشار المخدرات وتعاظم آثارها الاجتماعية والأمنية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من تناوله لواحدة من أخطر القضايا الاجتماعية والأمنية التي تواجه المجتمع العراقي بعد عام 2003، والمتمثلة بانتشار المخدرات وتداعياتها المتعددة. كما تكتسب الدراسة أهميتها من سعيها إلى تحليل السياسات العامة المعتمدة في معالجة هذه الظاهرة، والكشف عن مواطن القصور والخلل فيها، بما يسهم في دعم صُنّاع القرار بمؤشرات علمية يمكن الإفادة منها في تطوير سياسات أكثر شمولية وتكاملية، وتعزيز الجهود الوقائية والعلاجية إلى جانب المعالجة الأمنية، فضلاً عن إثراء الأدبيات الأكاديمية العراقية في مجال دراسات المخدرات والسياسات العامة.

الهيكلية:ان البحث الموسوم (السياسات العامة لمعالجة المخدرات في العراق بعد عام 2003) انتظم في مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، جاء المبحث الأول تحت عنوان (المقاربة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوقاية من المخدرات ومكافحتها) اما المبحث الثاني (المرشد النفسي والمؤسسة التعليمية في مواجهة آفة المخدرات لدى الشباب).

المبحث الاول : المقاربة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوقاية من المخدرات ومكافحتها

بناء على ما اقره مجلس النواب طبقاً لاحكام البند (اولاً) من المادة (61) والبند (ثالثا) من المادة (73) من الدستور، قرر رئيس الجمهورية بتاريخ 2017/2/14، رقم (50) لسنة 2017 قانون المخدرات والمؤثرات العقلية.[1] تسعى كل دولة من خلال سياساتها الداخلية لمكافحة أي جريمة أو ظاهرة تحدث على اراضيها أو المناطق الخاضعة لسيادتها ومن ضمنها ظاهرة المخدرات، وتقع مسؤولية مواجهة هذه المشكلة ومعالجتها و إيجاد الحلول الناجعة لها على عاتق الدولة ونظامها السياسي، وأن سيطرة الحكومة على جميع المجالات وكذلك المراقبة الشديدة للافراد يؤدي إلى تقليل هذه المشكلة، ويظهر ذلك بشكل واضح في العراق نتيجة الوضع السياسي والانفلات الأمني الذي انعكس على الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ في إيجاد الاجراءات المعنية لمعالجة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها، وسنتطرق في هذا المبحث عن اهم المعالجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد ظاهرة المخدرات.

المحورالاول / المقاربة السياسية في الوقاية من المخدرات ومكافحتها : تتمثل المقاربة السياسية الممكن التعويل عليها في مواجهة ظاهرة جرائم المخدرات في العراق، مع الأخذ بنظر الاعتبار البعد الجيوبولتيكي، في مجموعة من الإجراءات المتكاملة، أبرزها العمل على إرساء نظام سياسي مستقر قائم على مبادئ الحكم الرشيد، يرتكز على الشفافية والعمل المؤسساتي، وفصل السلطات، وترسيخ المواطنة والتعايش السلمي، واعتماد قاعدة قانونية شاملة لإدارة الموارد بعدالة، وتنفيذ الخطط بصورة مهنية،

[1]-قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017، جمهورية العراق.

بما يعزز ثقة المواطن بالدولة ويقوي انتماءه لها، الأمر الذي يحد من قابلية المجتمع لاختراق شبكات المخدرات التي تستهدف العقيدة السياسية والانتماء الوطني.[2]

كما تبرز أهمية محاربة الفساد السياسي والإداري والمالي عبر تفعيل سلطة القانون ومنع استغلال المناصب العامة، ومحاسبة المتسببين بالهدر المالي، لما لذلك من دور مباشر في تجفيف أهم بوابات تجارة المخدرات، ولا سيما الجرائم الاقتصادية وعمليات غسيل الأموال وتهريب العملة، بما يسهم في تعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.[3]

ويُعد تبني القوى السياسية لوثيقة شرف وطنية لمكافحة المخدرات خطوة ضرورية، تُلزم جميع الأطراف برفع الغطاء السياسي عن هذه الجرائم وتجريم الجهات الخارجة عن الدولة التي تعتمد على المخدرات في تمويل أنشطتها، إلى جانب إنشاء لجنة برلمانية مختصة بمكافحة جرائم المخدرات، تتولى مراقبة أداء المؤسسات المعنية داخلياً، والتنسيق خارجياً مع البرلمانات الدولية للاستفادة من التجارب المقارنة وسن تشريعات واقعية وفعالة .وفي هذا الإطار، يبرز دور السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان العراقي وبرلمان إقليم كردستان في تشريع القوانين الرادعة، وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، ودعم السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات، بما يضمن تكامل الجهدين الاتحادي والإقليمي في مواجهة هذه الظاهرة.[4]

وعلى الصعيد الخارجي، تكتسب العلاقات السياسية مع دول الجوار والمحيط الإقليمي أهمية جيوبولتيكية خاصة، نظراً لوقوع العراق ضمن منطقة نشطة في مسارات تجارة المخدرات، الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون الدبلوماسي، وإنشاء دوائر متخصصة في وزارة الخارجية لجمع المعلومات وتبادلها، وتأسيس مجلس إقليمي لمحاربة المخدرات يضم العراق ودول الجوار، بهدف تنسيق الجهود، وتبادل الخبرات، وملاحقة المتورطين، ومراقبة المنافذ الحدودية.كما يقتضي الأمر الالتزام بمقررات مجلس وزراء الداخلية العرب، والتعاون مع المؤسسات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، من خلال فتح مكاتب متخصصة داخل العراق، والاستفادة من دراساتها وتوصياتها، إضافة إلى توقيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة المخدرات وفق استراتيجيات طويلة الأمد.[5]

وأخيراً، فإن تعزيز الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان عبر القنوات السياسية والقانونية يشكل ركيزة أساسية في تحقيق الأمن السياسي للمواطنين، والحد من التأثيرات السلبية الخطيرة لجرائم المخدرات على المجتمع والدولة.

المحور الثاني/ المقاربة الاقتصادية في الوقاية من المخدرات ومكافحتها : ان العديد من التجارب العالمية والكثير من الدراسات الاجتماعية اثبتت ان العامل الاقتصادي كان السبب الرئيسي لازدهار تجاره المخدرات فالأنشطة الاقتصادية المربحة الغير المشروعة والتي كانت سبب كبير في تحقيق المكاسب المادية لهؤلاء التجار و التي كانت عبر تهريب المخدرات وقد استغل هؤلاء التجار ضعف الوضع الاقتصادي داخل مجتمعهم من انتشار البطالة والعوز المادي فقاموا في ترويج وبيع المخدرات داخل شريحه الشباب مستغلين حاله الفشل والاحباط لدى هذه الشريحة المهمة في المجتمع لذلك ليس الحل بالضرورة ان يكون في اصدار القوانين الصارمة فقط ، بل يجب الوقوع على المشكلة الحقيقية لتنامي هذه الظاهرة منها البطالة والفقر لذلك يجب ان توفر الحكومة الحالية فرص عمل للشباب العاطلين وفسح المجال للقطاع الخاص ان يأخذ دوره

-صفاء عباس عبدالحسين، تفشي ظاهرة المخدرات وانعكاساتها السياسية والأمنية في العراق بعدالعام 2005،مجلة واسط للعلوم الإنسانية، عدد2025،2،ص34.[2]

-ناجح عبدالامير جبر، السياسة الجنائية الوقائية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون العراقي والاتفاقات الدولية، مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية ، المجلدالاول ، العدد الأول، 2024، ص68. [3]

- دنيا جواد مطلك، تفعيل استراتيجيات الامن الوطني العراقي لمكافحة المخدرات، مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد - الثاني،2025، ص10.[4]

-ماهر حيدر نعيم الجابري، الابعاد الجيوبولتيكية لجرائم المخدرات وتأثيرها في الامن الإنساني العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة المثنى، 2023، ص216-220.[5]

، وتقديم القروض من قبل الدولة لهذا القطاع والعمل بجديه على تحسين الواقع الاقتصادي في المحافظات التي تنتشر فيها ظاهره تعاطي المخدرات ، ان تحسين الوضع المالي لابناء المجتمع سيسهم في الحد من هذه الظاهرة فالمعالجة لا تكون عن طريق السجن والمنع بل عن طريق حل مشكله والنظر الى الاسباب التي ادت ظهور هذه الظاهرة وتفاقمها.[6]

إن التخلف يشير الى علاقة متينة بين الشخص المتعاطي والمواد المخدرة، فكلما كان الشخص متقدماً ويدرك نفسه كلما ابتعد عن مشاكل المخدرات ويتحدد مفهوم التخلف بالمقارنة بالدول التي وصلت الى مرحلة متقدمة من الإنتاج والاستهلاك والتنظيم، ومن هنا أن ما يوجد في هذا التعريف هو الاختلاف بين دول العالم في درجة التطور (38) . ويؤكد البعض إن ظاهرة التخلف ظاهرة تاريخية مستقلة وليس مرحلة مرت بها بالضرورة الاقتصاديات التي وصلت اليوم الى مرحلة راقية من التطور[7]، وللتخلف سمات وصفات عديدة أبرزها: –

1– عدم الكفاية الغذائية.

2– ضعف القطاع الزراعي.

3– تصنيع محدود وناقص.

–4– ضعف مستوى التعليم.

5– اتساع البطالة المقنعة.

ويعاني العراق من التخلف في القطاعات الصناعية والزراعية مما ادى الى انعكاس هذا التخلف على الأفراد، كما يعاني العراق من فجوة تكنولوجية ومعلوماتية كبيرة وهذه الفجوة تحول دون عملية التحول الصناعي للعراق وعدم احتلال موقع معين في المنافسة الدولية لأن مستوى تطوره التكنولوجي منخفض، وتعاظم الفجوة التكنولوجية ينطوي على عدم إمكانية دخول العراق عضو مؤثر في الاقتصاد العالمي، أي إن العراق يحتاج إلى التكنولوجيا المتقدمة من أجل توظيفها لتجاوز مرحلة تخلفه .[8]

المحور الثالث / المقاربة الاجتماعية في الوقاية من المخدرات ومكافحتها : إن تداخل القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية داخل الدولة يفرض منح الدور المجتمعي أهمية محورية في مواجهة جرائم المخدرات، بوصفها ظاهرة لا يمكن معالجتها بمعزل عن السياق الثقافي والاجتماعي العام. فمعالجة البعدين الاجتماعي والثقافي تسهم في توجيه سلوك الفرد وتعزيز القيم الإيجابية، وبناءً على ذلك تقوم الحلول الاجتماعية لمكافحة جرائم المخدرات في العراق على مجموعة من المرتكزات الأساسية، أبرزها تحصين المجتمع من الثقافات الدخيلة التي تروّج للمخدرات باعتبارها مظهراً من مظاهر الانفتاح أو التقدم، وذلك من خلال تكاتف مؤسسات الدولة والقوى الاجتماعية كافة.

كما يبرز دور المؤسسات الشبابية والثقافية، ولاسيما النوادي الاجتماعية، في توعية الشباب بمخاطر المخدرات وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدينية، إلى جانب دعم دور العشائر بوصفها مؤسسة اجتماعية فاعلة، من خلال إشراكها في مكافحة هذه الجرائم، شريطة التبرؤ العلني من المتورطين والتعاون مع الجهات القانونية. ويُعَوَّل كذلك على المؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة نبذ المخدرات ومنع المتعاطين والمتاجرين من ممارسة أي نشاط اجتماعي ما لم يتخلوا عن سلوكهم الإجرامي.

وتؤكد الحلول الاجتماعية أهمية الأسرة بوصفها نواة التنشئة الاجتماعية، من خلال برامج تثقيفية للمقبلين على الزواج، وإدخال مناهج تعليمية مدرسية وجامعية تعزز القيم الأسرية السليمة وتنبذ السلوكيات المنحرفة. كما يُقترح توسيع دور الباحثين

---

[6]- (سياسة مكافحة المخدرات في العراق 2021-10-5)ahewar.org.debat/show Pfkvmxc @gmil.com

--محمد علي بهجت ومحمد عبدالحميد، دراسات في جغرافية التنمية ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ،2001، ص 22[7]

-احمد شاكر محمود الصبيحي، الإشكالية الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 35-36، الجامعة المستنصرية، 2017، ص27.[8]

الاجتماعيين في الوزارات والمحاكم لمعالجة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بجرائم المخدرات، مثل العنف الأسري والتفكك الأسري، وتفعيل الدور التربوي للمدرسة في هذا المجال.
ومن بين الإجراءات الداعمة أيضاً، توفير الحماية القانونية والاجتماعية للمبلّغين عن جرائم المخدرات من داخل الأسرة أو البيئة القريبة، وتشجيع إنشاء منظمات مجتمع مدني متخصصة تعمل وفق أسس علمية وبإشراف خبراء وأكاديميين. إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية إعادة تأهيل مرتكبي جرائم المخدرات بعد انتهاء محكوميتهم أو علاجهم من الإدمان، عبر تقديم خدمات اجتماعية، وفرص عمل، ومساعدتهم على الاندماج الطبيعي في المجتمع.
وتشمل المعالجات المقترحة تخصيص معالجين اجتماعيين لدراسة حالات المدمنين والجناة وإعادة تكييفهم اجتماعياً، وإلحاقهم بمعاهد تأهيل تعتمد مناهج علم الاجتماع وعلم النفس لتنمية وعيهم الثقافي والاجتماعي. كما يُعَدّ الإعلام عنصراً محورياً في هذه المواجهة من خلال بث برامج توعوية وتثقيفية، وتنظيم مسابقات تشجع المبادرات الإعلامية الفاعلة، مع ضرورة الحد من البرامج والمنصات التي تروّج للانقسام المجتمعي أو تلمّع صورة مجرمي المخدرات، لما لذلك من دور غير مباشر في انتشار هذه الجرائم ، حيث تعد مشكلة المخدرات خطيرة ومدمرة وتلقي بآثارها على جميع أفراد المجتمع وتؤدي به إلى الانهيار ولذا على جميع المؤسسات التعاون للحد من ظاهرة المخدرات

إن المؤسسة التعليمية في العراق ظلت تعاني من تحديات وإشكاليات تتطلب تدخلاً وجهداً مؤسسياً ومجتمعياً لمواجهة تلك التحديات والإشكاليات ومن مؤشراتها ( )

.1معدلات الالتحاق الصافي: إن التعليم بوصفه أداة للتمكين لا يزال يواجه مشكلات التسرب من التعليم وتحقيق المساواة بين الذكور والإناث في اكتساب التعليم وفي ظل النمو السكاني المرتفع وقصور الإمكانات المادية والبشرية.

.2معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان بعمر (١٠-٢٩) سنة: يعد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين من المؤشرات المهمة من أجل الوصول إلى اتجاه نحو أعمام التعليم الابتدائي ولكلا الجنسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية وبلغ مؤشر نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-29 سنة) (84) في عام 2007م

.3الأمية على الرغم من الجهود المبذولة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، والتطور الواضح الذي عبر عنه انخفاض نسب الأمية، الا أن المعطيات الإحصائية تشير إلى ما يأتي

1. وجود تفاوت في مستوى تقديم الخدمة التربوية في العراق وكذلك أنتشار الأمية حسب الجنس، إذ بلغت نسبة الأمية لدى الإناث (285) بينما بلغت لدى الذكور (14) .
أولا تلعب الأسرة الدور الأهم في الحفاظ على أبنائها من السلوك المنحرف ومن تعاطي المخدرات فعليها تقع المسؤولية بالدرجة الأولى من توعية الأبناء وتوجههم وإرشادهم من خلال زرع بذور الثقة بالنفس واتخاذ القرارات المبنية إلى حسن التقدير وعدم التأثر والانصياع للضغوط التي يمارسها أصدقاء السوء لغرض إخضاعهم إلى تعاطي المخدرات وكلما كان تأثير الأسرة قويا على الفرد قل تأثير أصدقاء السوء عليه . فالأسرة تغرز في الإنسان منذ طفولته القيم والعقائد والاعتبارات الاجتماعية، ويظن الإنسان أنه اتخذ تلك القيم والعقائد، بارادته واختياره دون معرفته أنه في الحقيقة من صنع أسرته وبيئته الاجتماعية.

كما لا يخفى علينا دور المدرسة في توعية وتوجيه الناشئين من اجل خلق جيل واع لمخاطر الانحراف والتسيب حيث يأتي المعلم كمرب ثان بعد الأب وألام وربما يفوق تأثير المدرسة تأثير الأسرة بما يستحوذ المعلم من تأثير على طلبته وتقع على الوالدين مسؤولية الاهتمام بالاطفال ليشعروا بالطمأنينة ولا يصلوا لمرحلة اليأس وعليه يكونون فريسة سهلة لمروجي المخدرات والاهتمام بالتربية على وفق الشريعة الإسلامية والعقائد الاجتماعية واتباع سياسة الثواب والعقاب وتقديم المشورة باستمرار لهم، ومراقبتهم ماذا يقرأون أو مع من يقضون أوقات فراغهم ومراقبة سلوكيات الابناء في المنزل والمدرسة والأماكن العامة.

وعمل العديد من الباحثين على دور الأسرة في مدى توجه الشباب إلى المخدرات، وأغلبها أشارت إلى نتيجة متقاربة حيث إذا كانت العلاقة بين الاباء والابناء يسودها التفكك وكثرة المشاكل، زادت من احتمالية اقبال الابناء إلى تعاطي المخدرات، وبنسبة أقل بالنسبة للأباء المتسلطين فنسبة توجه الأبناء إلى تعاطي المخدرات تكون متوسطة، أما العلاقة التي يسودها الاهتمام والاحترام المتبادل والحب بين الأباء والأبناء فتوجه الأبناء لتعاطي المخدرات تكون ضعيفة جداً [9]. اذ يجب تطوير دور الأسرة في مواجهة انتشار تعاطي المخدرات ومن خلال الآتي [10]

– أن تقوم الأسرة بتعليم الابناء معايير الصح والخطأ مع عملية توضيح تلك المعايير عن طريق استخدام أمثال شخصية.

– إتاحة الفرص أمام الطفل لممارسة الأعمال الهادفة في جو يتسم بالحرية دون الفوضى والمؤازرة دون التخاذل والحماية دون الإهمال.

–أن تحذر الأسرة بإستمرار من اصدقاء السوء وجماعة الرفاق التي من الممكن أن تجره إلى تعاطي المخدرات.

–التربية الصحيحة للأبناء وتقوية الوازع الديني لديهم.

– مراقبة البرامج والكتب والمجلات التي يشاهدوها أو يقرأوها.

– فتح قنوات للتواصل بين الابناء والاباء ومعرفة ما يدور في اذهان الابناء من أفكار والمشكلات التي تواجههم في بداية حياتهم.

–يجب على الأسرة أن تراقب أبناءها مراقبة مستمرة وأن تكون قدوة طيبة لهم في السلوك والأخلاق والقول والفعل وأن تتكفل بحاجات أبنائها الأساسية والضرورية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وفي حدود إمكاناتها المتاحة، على الأسرة أن تتساءل بدقة عن الدور الذي تقوم به نحو أبنائها قبل أن تلوم أحداً أو تعلق أخطاءها على غيرها.

– وأن تعمل الأسرة جاهدة على تنمية قدرات وهوايات أبنائها خاصة في سن المراهقة، وأن يعوا أن الحوار مع الأبناء، هو وسيلة تربوية فعالة في الإقناع، وعليه تغيير الاتجاه نحو الأمور ومن ثم تعديل السلوك على وفق ما هو مطلوب، كما يجب على الآباء متابعة سلوك أبنائهم في المنزل والمدرسة والنوادي والمؤسسات العامة، وعدم الغياب عنهم لمدة طويلة [11]

نصل إلى نتيجة أن الأسرة هي الركيزة الاساسية التي تبني المجتمع، ونجاح المجتمع يرتبط بنجاح الأسرة في غرس المفاهيم الأساسية للأبناء في الابتعاد من تعاطي المخدرات والتنبيه باستمرار من خطورتها وتثقيف الاسرة بمعلومات عن المخدرات وتعاطيها. وأن تتكفل بحاجات أبنائها الأساسية والضرورية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وفي حدود إمكاناتها المتاحة على الأسرة أن تتساءل بدقة عن الدور الذي تقوم به نحو أبنائها قبل أن تلوم أحداً أو تعلق أخطاءها على غيرها.

اذ ان هناك وقاية للمخدرات بطريقة (عامة وخاصة) حيث تُعدّ الوقاية من جرائم المخدرات مجموعة من التدابير التي تهدف إلى منع نشوء السلوك الإجرامي المرتبط بالتعاطي أو الاتجار، وذلك من خلال معالجة العوامل التي تسهم في تكوين شخصية

([9]) محمد صالح محمود ، مسؤولية القضاء والمجتمع في مكافحة جرائم المخدرات ، ط1، مطبعة شهاب، أربيل ، ص124.

مجيد سوسن شاكر، المخدرات واثارها النفسية والاجتماعية والصحية على الشباب، ملخصات أبحاث مؤتمر "الشباب الجامعي وآفة المخدرات" ، ([10])جامعة الزرقاء الاهلية، الأردن، 9-2006/5/11.

ياسر خالد وهيب ، دور السياسات العامة في التصدي لظاهرة المخدرات في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ([11])النهرين-كلية العلوم السياسية، 2023، ص134.

المدمن أو المجرم. وتنطلق سياسة الوقاية من مكافحة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تدفع الأفراد إلى هذا النوع من السلوك، إذ تختلف أساليب الوقاية تبعًا لطبيعة الجرائم وخطورتها على المصالح الاجتماعية.[12]

ولا يقتصر خطر المخدرات على الإضرار بصحة المتعاطي النفسية والجسدية، بل يمتد ليشمل الأسرة والاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي يجعل استمرار هذه الظاهرة تهديدًا حقيقيًا لتماسك المجتمع وتوازنه. وبناءً على ذلك، تنقسم الوقاية من جرائم المخدرات إلى وقاية عامة ووقاية عبر وسائل الإعلام.[13]

أكدت السياسة الجنائية الحديثة على أهمية الوقاية بوصفها وسيلة أساسية لمنع وقوع الجريمة قبل حدوثها، وذلك من خلال فهم العوامل المؤدية إليها ومعالجتها. وتتمثل الوقاية العامة في إزالة الظروف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في انتشار تعاطي المخدرات والاتجار بها، مثل الفقر، والبطالة، وضعف التماسك الأسري، وسوء التوافق الاجتماعي.إن استمرار هذه العوامل دون معالجة يؤدي إلى تفاقم الظاهرة الإجرامية، مما يستدعي تضافر جهود مؤسسات الدولة كافة، ولا سيما القطاعات الاقتصادية والتعليمية والثقافية، للحد من أسباب الانحراف. فالفرد الذي يعجز عن التكيف مع بيئته الاجتماعية قد يلجأ إلى تعاطي المخدرات بوصفها وسيلة لإشباع حاجاته أو الهروب من مشكلاته، الأمر الذي يفرض ضرورة التدخل المبكر لمعالجة أسباب سوء التكيف والحد من الجريمة في مهدها.[14]

المبحث الثاني / المرشد النفسي والمؤسسة التعليمية في مواجهة آفة المخدرات لدى الشباب

تُعدّ آفة المخدرات من أخطر المشكلات التي تهدد الشباب لما لها من آثار نفسية واجتماعية وتربوية سلبية، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والضغوط التي يتعرض لها الشباب في العصر الحديث. وتُعدّ المؤسسة التعليمية من أهم البيئات التي يمكن من خلالها الوقاية من هذه الظاهرة، نظرًا لدورها التربوي والتنموي في تشكيل شخصية الطلبة.

المحور الأول: برامج التوعية والعلاج وإعادة التأهيل: يُعد الإرشاد النفسي أحد الميادين الأساسية المنبثقة عن علم النفس التطبيقي، إذ يندرج ضمن مجموعة من التخصصات المهنية التي تُعرف بمهن المساعدة، والتي تهدف إلى دعم الأفراد ومساندتهم في مواجهة المشكلات الحياتية المختلفة والتعامل مع ضغوط الحياة وتحدياتها. وتشترك هذه المهن في مجموعة من الخصائص العامة التي تتمثل في اعتمادها على العلاقة الإنسانية المهنية، والالتزام بالأخلاقيات، والسعي إلى تحسين نوعية حياة الفرد داخل محيطه الاجتماعي. وقد اكتسب الإرشاد النفسي أهمية خاصة في المؤسسات التربوية الحديثة لما له من دور فاعل في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي والتربوي والمهني للمتعلمين، ومساعدتهم على استثمار قدراتهم وإمكاناتهم إلى أقصى حد ممكن.[15]

ويُنظر إلى الإرشاد النفسي بوصفه العملية الأساسية في خدمات التوجيه، حيث يقوم على علاقة تفاعلية منظمة بين المرشد النفسي والمسترشد، تهدف إلى مساعدة الفرد على فهم ذاته، وإدراك مشكلاته، واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بحياته التعليمية والمهنية والشخصية. ولا يقتصر دور المرشد على تقديم الحلول الجاهزة، بل يتجاوز ذلك إلى تهيئة المناخ النفسي الذي يُمكّن المسترشد من المشاركة الإيجابية في عملية الإرشاد وتحمل مسؤولية التغيير. وقد ارتبطت نشأة الإرشاد النفسي وتطوره بثلاث حركات رئيسية متداخلة زمنياً، هي التوجيه التربوي، والتوجيه المهني، وحركة الصحة النفسية والتكيف، حيث أسهمت هذه الحركات مجتمعة في بلورة الإرشاد النفسي كتخصص مستقل منذ النصف الأول من القرن العشرين.

-وجدان رحم خضير الفزع وحسن دنيف شرشاب، دور القوانين في مكافحة المخدرات العراق نموذجاً، مجلة سر من رأى للدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد السابع والستون، 2021، ص1410.[12]

-محمود عبدالقادر ، مخاطر المخدرات واثارها الاجتماعية، دار النهضة العربية، 2002، ص27-35.[13]

-عبدالعظيم حمدي، علم الاجتماع الجنائي، دارالمعرفة الجامعية، 2005، ص101-109.[14]

-بشير صالح الرشيدي و راشد علي السهل، مقدمة في الارشاد النفسي ، الطبعة الأولى، مطبعة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2000،ص73.[15]

وتعود البدايات الأولى لحركة التوجيه التربوي إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما أُنشئت أولى العيادات النفسية التي اهتمت بمساعدة التلاميذ الذين يعانون من التأخر الدراسي، ثم توسع نطاق عملها ليشمل حالات الاضطرابات النفسية والسلوكية المختلفة. ومع تطور المجتمعات وتزايد تعقيد متطلبات الحياة، برزت الحاجة إلى الإرشاد النفسي بوصفه وسيلة لمساعدة الفرد على تحقيق التكيف مع التغيرات المستمرة في الأسرة والعمل والدراسة، خاصة وأن الإنسان يعيش في تفاعل دائم مع بيئته الاجتماعية، مما يجعل تحقيق الصحة النفسية هدفاً أساسياً للعمل الإرشادي.[16]

ويرتكز الإرشاد النفسي، بوصفه ممارسة مهنية، على مجموعة من الأسس الفلسفية والنفسية والتربوية والاجتماعية التي توجه أساليب التدخل الإرشادي وتحدد طبيعة العلاقة بين المرشد والمسترشد. وينطلق الإرشاد من مسلمة أساسية مفادها أن السلوك الإنساني قابل للتغيير والتعديل، وأن الفرد يمتلك قدرات كامنة يمكن تنميتها إذا توفرت له الظروف النفسية والاجتماعية الملائمة. وانطلاقاً من ذلك، يعتمد الإرشاد النفسي على مناهج متعددة تشمل المنهج الإنمائي الذي يركز على تعزيز النمو وتطوير الكفاءة الشخصية، والمنهج الوقائي الذي يهدف إلى الحد من ظهور المشكلات والاضطرابات النفسية قبل حدوثها، إضافة إلى المنهج العلاجي الذي يُعنى بالتعامل مع المشكلات القائمة ويتطلب مستوى أعلى من التخصص والجهد.

وتتنوع طرق الإرشاد النفسي تبعاً لاختلاف طبيعة المشكلات وظروف المسترشدين، حيث قد تُنفذ العملية الإرشادية بصورة فردية عندما تستدعي الحالة السرية أو الخصوصية، أو بصورة جماعية عندما يكون التفاعل الاجتماعي عاملاً مساعداً في تعديل السلوك وتنمية المهارات. كما تختلف طرق الإرشاد تبعاً لدور كل من المرشد والمسترشد، إذ قد يكون الإرشاد مباشراً يعتمد على التوجيه والنصح، أو غير مباشر يركز على تمكين المسترشد وتشجيعه على التعبير عن ذاته والوصول إلى الحلول بنفسه.[17]

ويهدف التوجيه والإرشاد النفسي إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية، يأتي في مقدمتها مساعدة الفرد على تحقيق ذاته وبناء مفهوم إيجابي عنها، إلى جانب تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي من خلال إحداث توازن بين حاجات الفرد ومتطلبات البيئة. كما يسعى الإرشاد إلى تعزيز الصحة النفسية بوصفها حالة من الاتزان الداخلي والشعور بالرضا والقدرة على مواجهة الضغوط، فضلاً عن دوره في تحسين العملية التربوية داخل المؤسسات التعليمية عبر توفير مناخ نفسي صحي قائم على الاحترام والأمن والانتماء. ان للمرشد النفسي دوراً محورياً داخل المؤسسات التربوية والتعليمية، إذ يعمل على مساعدة الطلبة في التغلب على الصعوبات النفسية والانفعالية، وتنفيذ البرامج الإنمائية والوقائية والعلاجية، والمساهمة في التدخل أثناء الأزمات، إضافة إلى دعم الطلبة الجدد في التكيف مع البيئة الأكاديمية. كما يسهم المرشد في تعزيز السلوكيات الإيجابية والقيم الاجتماعية، ومساعدة الطلبة على اتخاذ القرارات التعليمية والمهنية المناسبة، والتعاون مع إدارة المؤسسة والمعلمين وأولياء الأمور بما يحقق مصلحة الطالب ونموه المتكامل[18].

وبناء على ذلك .. ان دور المرشد النفسي بوصفه عنصراً أساسياً في المنظومة التعليمية، حيث يسهم في توعية الشباب بمخاطر المخدرات، والكشف المبكر عن السلوكيات المنحرفة، وتقديم البرامج الإرشادية الوقائية بالتعاون مع الأسرة والمجتمع. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور المرشد النفسي والمؤسسة التعليمية في مواجهة آفة المخدرات لدى الشباب والحد من انتشارها.

-عبدالغفار عبدالجبار القيسي ، الارشاد النفسي التربوي ونظريات العلاج ، مجلة الثقافة الارشادية، مركز البحوث النفسية جامعة بغداد، 2008، ص22.[16]

-سميرة حسن عطية، دور المراكز البحثية في الحد من ظاهرة انتشار المخرات وتأثيرها على المجتمع العراقي (المراكز البحثية ، المخدرات، تأثير، المجتمع العراقي) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، ص217.[17]

- محمد صالح ربيع العجيلي، مثلث الرعب العالمي الجريمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص187.[18]

المحور الثاني / الوظيفة البحثية للمراكز العلمية في مكافحة آفة المخدرات : يُنظر إلى المراكز البحثية بوصفها مؤسسات علمية رائدة تضطلع بدور أساسي في دراسة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال إنتاج المعرفة العلمية الرصينة التي تسهم في تشخيص المشكلات والظواهر السلبية التي تواجه المجتمع، وتحليل أسبابها وآثارها، فضلاً عن تقديم مقترحات عملية وحلول واقعية تساعد في وضع سياسات عامة واستراتيجيات تنموية تسهم في تحقيق أهداف المجتمع واستقراره [19].

انطلاقاً من أهمية الدور الذي تؤديه المراكز البحثية في دعم عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة، فإن فاعليتها تبقى مرهونة بتوافر الدعم الحكومي والمؤسسي، سواء من حيث التمويل أو توفير البيئة التشريعية والإدارية المناسبة لعملها. كما تبرز ضرورة الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه هذه المراكز، والعمل على معالجتها بما يضمن تعزيز دورها الإيجابي في النهوض بالمجتمع والمساهمة الفاعلة في مواجهة القضايا الاجتماعية الخطرة، ومنها ظاهرة انتشار المخدرات .[20]

حيث تُعد مراكز البحوث في الجامعات العراقية من أهم المؤسسات العلمية التي تضطلع بمهمة دراسة المشكلات المجتمعية وتحليلها، إذ أسهمت منذ تأسيس جامعة بغداد عام 1958 في تقديم دراسات وبحوث علمية تناولت قضايا اجتماعية واقتصادية وأمنية مختلفة، وكان لها دور ملموس في تشخيص الأزمات التي مر بها المجتمع العراقي خلال العقود الماضية. ويمكن تصنيف هذه المراكز إلى نمطين رئيسين؛ الأول مراكز بحثية مستقلة تدخل ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة وتتمتع بشخصية معنوية، أما النمط الثاني فيتمثل بوحدات بحثية تُنشأ داخل الجامعات أو الكليات وتُدار من قبل باحثين مختصين من الأقسام العلمية المختلفة .[21]

يتمثل الدور الرئيس للمراكز البحثية في التعامل مع الظواهر الاجتماعية الخطرة في قدرتها على تعريف المجتمع بطبيعة هذه الظواهر وأبعادها المختلفة، وبيان آثارها السلبية على الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني. ويتحقق ذلك من خلال إجراء الدراسات التحليلية والبحوث الميدانية، فضلاً عن تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة التي تسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي. وبذلك يمكن تقسيم دور المراكز البحثية إلى جانب تعريفي يركز على نشر المعرفة، وجانب تطبيقي يتمثل في تقديم البدائل والحلول لمعالجة الظاهرة.[22]

وفيما يتعلق بظاهرة انتشار المخدرات، تبرز أهمية تكثيف الندوات العلمية والبحوث المتخصصة التي تهدف إلى توعية المجتمع بمخاطر التعاطي والاتجار بالمخدرات وانعكاساتها الصحية والاجتماعية والأمنية. ويتطلب نجاح هذا الدور أن يتكامل النشاط الأكاديمي مع النشاط الإعلامي، بما يضمن إيصال مخرجات الندوات إلى عموم أفراد المجتمع، وعدم حصرها بالنخب الأكاديمية فقط، إضافة إلى توجيه الجمهور إلى الجهات المختصة التي يمكن أن تقدم الدعم والعلاج والمشورة للمتعاطين وأسرهم . ولا يكتمل دور المراكز البحثية في مواجهة ظاهرة المخدرات إلا من خلال الانتقال من مرحلة التشخيص والتوعية إلى مرحلة اقتراح الوسائل العلاجية والوقائية، وذلك عبر تقديم رؤى علمية وخيارات متعددة أمام صانع القرار، تسهم في وضع سياسات شاملة للحد من انتشار المخدرات وتقليل آثارها السلبية، وبما يعزز من قدرة الدولة والمجتمع على التعامل الإيجابي مع هذه الظاهرة الخطيرة .[23]

---

[19] - عبدالرحمن الشناوي ، مناهج البحث الاجتماعي ودورها في معالجة المشكلات المجتمعية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2012،ص41.

[20] - قاسم محمد العبيدي ، المراكز البحثية وصنع القرار في الدول النامية ، بغداد، دار الحكمة ،2016،ص88.

[21] - حسن علي الزبيدي ، الجامعة والمجتمع: أدوار البحث العلمي في التنمية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،2014،ص133.

[22] -محمد عبدالله عيد، المخدرات : الأسباب والاثار وسبل المواجهة ، عمان، دار المسيرة، 2009، ص79.

[23] -فاضل حسين الشمري، السياسات الاجتماعية في مواجهة الجريمة والمخدرات ، بغداد، بيت الحكمة، 2017، ص201.

تعود مشكلة تعاطي المخدرات إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وأخلاقية، أبرزها التفكك الأسري والفقر وتأثير رفاق السوء وضعف القيم. وتتوافر المخدرات غالبًا عبر التجار والأصدقاء، وتشمل مواد متنوعة مثل التبغ والمذيبات والمخدرات النباتية والعقاقير الطبية، وتُستهلك بطرق مختلفة كالتدخين أو الاستنشاق أو الشرب أو الحقن. وبناء على ذلك أن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تشديد الرقابة على الحدود والأسواق، ودعم الأجهزة المختصة بمكافحة المخدرات، وتطبيق القوانين الرادعة بحق المتاجرين والمروجين، إلى جانب توعية الأسرة والشباب بخطورة التعاطي. كما تشدد على أهمية إنشاء مراكز علاج وتأهيل، وتفعيل دور الإعلام ومراكز البحوث ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني للحد من انتشار المخدرات وحماية المجتمع.

المحور الثالث / اسهامات وسائل الاعلام في مكافحة آفة المخدرات وحماية المجتمع: يؤدي الإعلام دوراً محورياً في توعية المجتمع بمخاطر المخدرات وآثارها السلبية، من خلال توجيه رسائل هادفة تسهم في تشكيل وعي الأفراد وتعديل سلوكهم. ونظرًا لتأثر الإنسان بما يراه ويسمعه، فإن توظيف وسائل الإعلام المختلفة، كالقنوات التلفزيونية والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي، يسهم في بناء موقف مجتمعي رافض لهذه الظاهرة.[24]

وتبرز أهمية الإعلام في توضيح الأضرار الصحية والاجتماعية لتعاطي المخدرات، وتعزيز القيم الإيجابية، وتسليط الضوء على جهود الجهات المختصة في مكافحة هذه الجرائم. كما ينبغي للإعلام العراقي أن يضاعف جهوده من خلال تقديم برامج علمية رصينة تستند إلى آراء المختصين في الطب وعلم النفس والاجتماع والقانون، بهدف توعية المجتمع بأسباب انتشار المخدرات وسبل الوقاية منها، وبما يسهم في حماية المجتمع من هذه الآفة الخطيرة.[25]

ان للأعلام دور هام في توعية الشباب بخطورة تعاطي المخدرات وضررها الهائل على المجتمع والأسرة والفرد ، كما يبرز دور الأعلام في الحد من النماذج السلبية التي تقوم بها الدراما والتي تسبب في انتشار هذه الظاهرة [(26)]يشكل الاعلام جانب مهم ومؤثر في تحفيز التحديات الأمنية المتمثلة في ظاهره انتشار المخدرات فمن اجل الحد من انتشار هذه الظاهرة يتطلب بناء استراتيجية اعلاميه يقع على عاتقها ابراز مخاطر هذه الظاهرة الخطرة من خلال اجهزه الاعلام السمعية والبصرية وهي كما يلي :

أ. تكثيف البرامج التوعوية المباشرة للأسرة سواء من خلال البرامج التلفزيونية او الاذاعية أو من خلال استضافه المتخصصين للحديث عن مخاطر ظاهره الادمان من خلال وسائل الاعلام وتخصيص صفحات اعلاميه من خلال الصحف والمجلات من اجل توعيه المجتمع تكون على شكل رسوم كرتونيه جاهزة عن هذه الظاهرة واستغلال شبكات التواصل الاجتماعية لبث الاعلانات بطرق مبتكره و خلاقه لتحذير الشباب من مخاطر الادمان أو تعاطي المخدرات.

ب . العمل على اصدار القصص والمطبوعات والكراسات البسيطة الممزوجة في الرسوم التي توضح سلبيات تعاطي المخدرات والادمان ومخاطر هذه الافه على حياتهم الصحية والمعاشية و الاجتماعية لغرض تعميق المعرفة ليس لدى الشباب فقط بل لدى الاطفال ايضاً .

ج . اقامه دورات مباشرة عبر وسائل الاعلام مع المتخصصين ، وان تكون الحوارات مباشرة مع الجمهور داخل البلد او خارجة من اجل ابداء الرأي وتقديم النصيحة .د . ان يكون هناك دور المؤسسة الدينية في اعطاء المشورة والافتاء و بيان الرأي الشرعي والاضرار الناتجة عن التعاطي وبطرق تكون مقنعة ، واستغلال المناسبات الدينية ايام الجمع التطرق الى هذا المواضيع والتحذير من عواقب الادمان على المخدرات والمؤثرات العقلية التي حرمها الله والمجتمع [(27)] حيث تعمل المؤسسة

---

[24]-علي حسين الزبيدي، دور الاعلام في الوقاية من الجريمة ، مجلة العلوم القانونية ، 2016، ص 143.

[25]-علي حسين الزبيدي، دور الاعلام في الوقاية من الجريمة ، المصدر نفسه، ص150.

[26](سعد محمد حسن وخليل جودة عبد، تأثير المخدرات على الشباب في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الأسباب والاضرار والمعالجات)، مجلة نسق، العدد 2، 2022، ص434.)

[27](احمد عثمان محمد، الاستراتيجية العراقية لمكافحة تجارة المخدرات العابرة للحدود العراقية بعد عام 2003، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، العدد التاسع، 2022، ص744و745.)

الإعلامية على التصدي لظاهرة انتشار المخدرات من خلال البرامج الوقائية والعلاجية للإدمان على المخدرات وهي كالآتي :-

1- دور الاعلام في الاتجاه الوقائي : تسعى المؤسسات الإعلامية الحد من انتشار المخدرات من خلال تحذير المجتمع من المخدرات ويتم هذا من خلال الآتي [28]

أ- كشف مضار المخدرات على الصحة العقلية والجسمية للمتعاطي، وهذا من خلال القيام بزيارة مراكز الحجر الصحي ومراكز تأهيل المدمنين وعرض المدمنين على المجتمع عبر البرامج الخاصة.

ب – نشر التوعية الدينية من خلال رجال الدين الذين يملكون تأثير في المجتمع وعرض الخطب الدينية واللقاءات الصحفية والتلفزيونية، لكي يتسنى لرجال الدين من شرح موقف الشرع والدين من قيام الافراد بتعاطي المخدرات واضرار أنفسهم.

ج – ايصال موقف المجتمع ونظرته بالنسبة للفرد للمتعاطي، من خلال ايضاح سبب رفض المجتمع للمتعاطي.

د التركيز على دور المؤسسة التعليمية ودور الأسرة على انشاء جيل واعي بالقيم والاخلاقيات من خلال الحملات التي تقوم بها المؤسسة الإعلامية.

هـ – توضيح وابراز الدور القانوني العراقي والعقوبات بالنسبة لمتعاطي المخدرات أو التجارة بها.

و – يجب على الإعلام أن يعمل على تفسير وشرح اضرار المخدرات بشكل واضح وعملي، والعمل على المتابعة لقدرة برامجها على الإصلاح.

2-دور الاعلام في الاتجاه العلاجي: إن تحديد وجود ظاهرة الادمان تدفع المؤسسة الإعلامية، للتدخل في عملية العلاج بالنسبة للمدمن وتقديم الامكانيات والجهود كافة لنجاح العلاج، من خلال قيامها بالآتي [29]

أ –العمل على تشجيع المجتمع في تقديم المساعدة للمدمنين من خلال اعطاءه الاحساس بضرورته داخل المجتمع وأنه جزء منه، وإنه قد وقع في فخ الادمان ومن الممكن تجاوز الأزمة.[30]

ب- نشر والتوعية بثقافة مساعدة وتشجيع المدمنين على العلاج.

ج – حث الدولة على انشاء مراكز علاج المدمنين، والمصحات الخاصة، التي تعالج المدمنين على نفقة الدولة من دون الحاجة إلى دفع تكاليف العلاج، وتقديم المساعدة له من دون العقاب أو اللوم حتى حصوله على الشفاء التام.[31]

د- عمل لقاءات مع الذين تماثلوا للشفاء ونشر تجربتهم، وعدم تركهم ومتابعتهم اجتماعيا ونفسيا للتأكد من عدم عودتهم للمخدرات مرة أخرى.

هـ – يجب على المؤسسات الإعلامية في العراق، إن تجعل شعار مكافحة المخدرات من الأهداف الوطنية وضمن الخطط الإستراتيجية ، وتوفير الامكانيات المادية والبشرية كافة لنشرها بين أفراد المجتمع العراقي.

وعلى الإعلام أن يزيد من دوره في عملية الوقاية والعلاج من المخدرات، حيث النسب الكبيرة لإعداد المدمنين في العراق وخاصة بين فئة الشباب وفي الاحياء الفقيرة، التي يكثر بها البطالة والحرمان والعوز والسلوك المنحرف، نتيجة عدم تطبيق القانون والمتابعة من الدولة.[32]

محمد فرات العزاوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها دراسة مقارنة في القوانين اللبناني والعراقي، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ،2022، ص128. [28])(

ياسين حميد كاظم، دور الاعلام في مكافحة ظاهرة المخدرات بين الشباب العراق، مجلة الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم القانون ، ديالى ، كلية الرافدين، العدد 4، 2022، ص83. [29])(

-قاسم الشماري، الاعلام والتوعية المجتمعية في مواجهة المخدرات، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة بغداد، العدد (45)، ص1-2.[30]

-فاضل عباس الزبيدي، دور وسائل الاعلام في الوقاية من الانحراف والادمان ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكوفة،2019، ص5.[31]

-حسين علي عبدالله، الإدمان على المخدرات : الابعاد الاجتماعية والنفسية وسبل العلاج، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2018،ص 9.[32]

وبناء على ذلك ...إنَّ الإعلام العراقي عليه من بذل المزيد من الجهد في توظيف الإعلانات واللقاءات التلفزيونية والعمل على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال القنوات التي تتبع جمهورية العراق، ونشر الثقافة والتوعية لمحاربة هذه الافة الخطيرة على المجتمع العراقي، والاعتماد على البرامج الرصينة العملية العلمية من خلال كافة الوسائل الاعلامية المتاحة وتوضيح دور الأجهزة الأمنية والمختصة. ان وسائل الاعلام تقف على راس المهام التي تلعب دورا كبيرا في التوعية والارشاد من اجل ابراز حجم هذه القضية المهمة التي تواجه المجتمع وايجاد الاساليب والطرق الممكنة لكسب تأييد الراي العام الاجتماعي للوقاية والحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع.

الخاتمة:

وفي الخاتمة يمكن ان نوضح أن ظاهرة المخدرات في العراق بعد عام 2003 تمثل تحديًا مركبًا يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الجانب الأمني إلى البُعدين الوقائي والعلاجي والاجتماعي. وأظهرت الدراسة أن السياسات العامة المتبعة كانت تركز بدرجة كبيرة على المكافحة الأمنية، مع ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ونقص التشريعات الكفيلة بالحد من انتشار المخدرات، فضلاً عن محدودية الدور المجتمعي والإعلامي في التوعية والوقاية.

وبناءً على ذلك، يؤكد البحث على ضرورة تطوير سياسات عامة متكاملة تشمل برامج توعية مجتمعية فعّالة، وتعزيز التشريعات ومتابعتها، وتوفير خدمات علاجية وإعادة تأهيل شاملة، إلى جانب استراتيجيات أمنية مدروسة. كما يبرز البحث أهمية إشراك جميع القوى الاجتماعية والفئات الشبابية في مواجهة هذه الظاهرة لضمان تحقيق نتائج مستدامة، بما يسهم في حماية المجتمع وتعزيز استقراره.

المصادر:

-القوانين

-قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017، جمهورية العراق.

-الدوريات

1-صفاء عباس عبدالحسين، تفشي ظاهرة المخدرات وانعكاساتها السياسية والأمنية في العراق بعدالعام 2005،مجلة واسط للعلوم الإنسانية، عدد2، 2025.

2-ناجح عبدالامير جبر، السياسة الجنائية الوقائية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون العراقي والاتفاقات الدولية، مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية ، المجلدالاول ، العدد الأول، 2024.

3- دنيا جواد مطلك، تفعيل استراتيجيات الامن الوطني العراقي لمكافحة المخدرات، مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد - الثاني،2025.

4-احمد شاكر محمود الصبيحي، الإشكالية الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 35-36، الجامعة المستنصرية، 2017.

5-نادية مهدي واخرون ، الفقر والتعليم في العراق (العوائق والتحديات) مجلة الفتح ، العدد 64، جامعة ديالى ، 2015.

6- عقيل فالح ، تحديات التنمية في العراق واثرها في الاستقرار السياسي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ،2018 .

7-وجدان رحم خضير الفزع وحسن دنيف شرشاب، دور القوانين في مكافحة المخدرات العراق نموذجاً، مجلة سر من رأى للدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد السابع والستون، 2021.

8-سميرة حسن عطية، دور المراكز البحثية في الحد من ظاهرة انتشار المخرات وتأثيرها على المجتمع العراقي (المراكز البحثية ، المخدرات، تأثير، المجتمع العراقي) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43'
9- علي حسين الزبيدي، دور الاعلام في الوقاية من الجريمة ، مجلة العلوم القانونية ، 2016.
10- سعد محمد حسن وخليل جودة عبد، تأثير المخدرات على الشباب في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الأسباب والاضرار والمعالجات)، مجلة نسق، العدد 2، 2022.
11- احمد عثمان محمد، الاستراتيجية العراقية لمكافحة تجارة المخدرات العابرة للحدود العراقية بعد عام 2003، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، العدد التاسع، 2022.
12- ياسين حميد كاظم، دور الاعلام في مكافحة ظاهرة المخدرات بين الشباب العراق، مجلة الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم القانون ، ديالى ، كلية الرافدين، العدد 4، 2022.
13-قاسم الشماري، الاعلام والتوعية المجتمعية في مواجهة المخدرات، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة بغداد، العدد (45).
14-فاضل عباس الزبيدي، دور وسائل الاعلام في الوقاية من الانحراف والادمان ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكوفة،2019.
15-عبدالغفارعبدالجبار القيسي ، الارشاد النفسي التربوي ونظريات العلاج ، مجلة الثقافة الارشادية، مركز البحوث النفسية جامعة بغداد، 2008.

الرسائل والاطاريح الجامعية

1-ماهر حيدر نعيم الجابري، الابعاد الجيوبولتيكية لجرائم المخدرات وتأثيرها في الامن الإنساني العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة المثنى، 2023.
2-ياسر خالد وهيب ، دور السياسات العامة في التصدي لظاهرة المخدرات في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية، 2023.
3-محمد علي بهجت ومحمد عبدالحميد، دراسات في جغرافية التنمية ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ،2001.
4-محمد صالح محمود ، مسؤولية القضاء والمجتمع في مكافحة جرائم المخدرات ، ط1، مطبعة شهاب، أربيل .
5-مجيد سوسن شاكر، المخدرات واثارها النفسية والاجتماعية والصحية على الشباب، ملخصات أبحاث مؤتمر "الشباب الجامعي وآفة المخدرات" ، جامعة الزرقاء الاهلية، الأردن، 9-2006/5/11.
6-محمود عبدالقادر ، مخاطر المخدرات واثارها الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، 2002.
7-عبدالعظيم حمدي، علم الاجتماع الجنائي ، دارالمعرفة الجامعية ، 2005.
8-بشير صالح الرشيدي و راشد علي السهل، مقدمة في الارشاد النفسي ، الطبعة الأولى، مطبعة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2000.
9- محمد صالح ربيع العجيلي، مثلث الرعب العالمي الجريمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2012.
10- عبدالرحمن الشناوي ، مناهج البحث الاجتماعي ودورها في معالجة المشكلات المجتمعية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2012.
11- قاسم محمد العبيدي ، المراكز البحثية وصنع القرار في الدول النامية ، بغداد، دار الحكمة ،2016.
12- حسن علي الزبيدي ، الجامعة والمجتمع: أدوار البحث العلمي في التنمية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،2014.
13-محمد عبدالله عيد، المخدرات : الأسباب والاثار وسبل المواجهة ، عمان، دار المسيرة، 2009.
14-فاضل حسين الشمري، السياسات الاجتماعية في مواجهة الجريمة والمخدرات ، بغداد، بيت الحكمة، 2017.

15-محمد فرات العزاوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها دراسة مقارنة في القوانين اللبناني والعراقي، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ،2022.
16-حسين علي عبدالله، الإدمان على المخدرات المخدرات : الابعاد الاجتماعية والنفسية وسبل العلاج، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

<u>المواقع الالكترونية</u>

Pfkvmxc @gmil.com 2021-10-5 ahewar.org.debat/show)(سياسة مكافحة المخدرات في العراق.